

Distr.: General
29 June 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٧

البند ١٢ (د) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:
البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨/٢٠١٦ ويسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها للفريق الاستشاري المخصص لهايتي عقب الزيارتين اللتين قام بهما إلى واشنطن العاصمة في آذار/مارس ٢٠١٧، التي اجتمع خلالها الأعضاء مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية، وإلى هايتي في أيار/مايو ٢٠١٧، التي تحادث خلالها الأعضاء مع عدد من كبار مسؤولي الحكومة والهيئات التشريعية وممثلي منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي حين أن الفريق يقر أن هايتي تتولى المسؤولية الكاملة عن تنمية نفسها، فإنه يدرك كذلك السياق الصعب والمعقد الذي يوجد فيه البلد في أعقاب العامين الماضيين اللذين شهدا مآزقاً سياسياً مطولاً وكوارث طبيعية كبرى، منها إعصار ماثيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتفشي وباء الكوليرا في عام ٢٠١٠، الذي لم تتم بعد السيطرة عليه بصورة كاملة. وستظل حكومة هايتي بحاجة إلى مستوى عالٍ من الدعم المقدم من المجتمع الدولي لكي تتمكن من اتخاذ الإجراءات التحويلية اللازمة لإطلاق العنان لكامل طاقات شعبها واقتصادها.

ويختتم التقرير بتوصيات موجهة إلى السلطات الهايتية والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين. وترمي هذه التوصيات إلى الاستفادة قدر الإمكان من الفرصة التي أتاحتها نجاح المرحلة الانتقالية الانتخابية في هايتي، التي يتفق الكثيرون على أنها تمثل أفضل مناسبة حتى الآن للانتعاش وإعادة الإعمار، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على السلام. ويعتقد الفريق أن التطورات المستجدة في هايتي ينبغي أن تظل في صدارة جدول الأعمال الدولي.



أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير هو التقرير الثالث عشر الذي يقدمه الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ استئناف الفريق أعماله في عام ٢٠٠٤ بناء على طلب حكومة هايتي. ويضم الفريق، الذي ترأسه كندا، الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكل من الأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي والبرازيل وبليز وبنن وبيرو وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والسلفادور وشيلي وفرنسا وكندا وكولومبيا والمكسيك وهايتي والولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢ - وفي القرار ٢٠١٦/٢٨، مدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى حين اختتام دورته لعام ٢٠١٧ لكي يتابع عن كثب استراتيجية التنمية الطويلة الأجل لهايتي من أجل تعزيز الانتعاش والتعمير والاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ويُقدم المشورة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفاءة الاتساق والاستدامة للدعم الدولي المقدم للبلد. وطلب المجلس إلى الفريق الاستشاري أن يقدم تقريراً عن أنشطته لينظر فيه المجلس في دورته لعام ٢٠١٧.
- ٣ - ويسلط هذا التقرير الضوء على النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق الاستشاري بعد الزيارتين اللتين قام بهما إلى واشنطن العاصمة وهايتي في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٧، على التوالي (انظر المرفق). وخلال زيارة الفريق إلى واشنطن العاصمة، اجتمع أعضاؤه مع ممثلي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وجمعية الصليب الأحمر الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية.
- ٤ - وقبل زيارة هايتي، عقد الفريق أيضاً اجتماعات مع نائب الممثل الخاص للأمين العام، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في هايتي بالنيابة، ومع موظفين من المكتب التنفيذي للأمين العام لمناقشة الحالة الاقتصادية في هايتي والنهج الجديد الذي تتبعه المنظمة للتصدي لوباء الكوليرا في هايتي.
- ٥ - وفي هايتي، اجتمع الفريق مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، وعدد من الشيوخ، وأعضاء مجلس النواب، وممثلي غرفة التجارة، وممثلي المجتمع المدني، وممثلي الأمم المتحدة، وأعضاء السلك الدبلوماسي. ويود الفريق أن يعرب عن عميق امتنانه وتقديره للمحادثات البناءة التي طبعها روح التعاون والتي جرت بين أعضاء الفريق والسلطات الهايتية.
- ٦ - ويعرب الفريق عن امتنانه لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونائب الممثل الخاص للأمين العام، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالنيابة، وموظفي البعثة، وممثلي المؤسسات المالية الدولية على ما قدموه من دعم ومن رؤى قيّمة.

ثانياً - السياق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وسياق الكوارث الطبيعية

ألف - الحالة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

الاعتبارات الاقتصادية

٧ - هايتي هي البلد الوحيد المُصنّف ضمن أقل البلدان نمواً في النصف الغربي من الكرة الأرضية. واستناداً إلى مصادر الأمم المتحدة في هايتي، فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بـ ١,٤ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٦ نتيجة هطول مزيد الأمطار، مما أدى إلى اتساع نطاق القطاع الزراعي بنسبة ٣ في المائة. بيد أن الناتج الزراعي لا يزال دون مستوى عام ٢٠١٣، في حين أن عدد سكان هايتي ما فتئ يتزايد.

٨ - وأثر انخفاض أسعار النفط الدولية سلبا على التمويل التساهلي المقدم عملاً باتفاق النفط الكاريبي مع جمهورية فنزويلا البوليفارية. وعلى الرغم من أن هايتي استفادت من انخفاض فواتير النفط، فقد قابل ذلك انخفاض في إمكانية الحصول على التمويل، وهو مصدر رئيسي لإيرادات الحكومة. ونتيجة لذلك، تقلصت الاستثمارات العامة بنسبة نحو ٢٠ في المائة.

٩ - وتأثرت التوقعات الاقتصادية في البلد أيضاً بإعصار ماثيو الذي ضرب البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وكانت الزراعة أكثر القطاعات تضرراً منه. ونتيجة لذلك، يتحمل أن يتقلص الناتج الزراعي بنسبة قد تصل إلى ٤ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٧. ولا بد من تخفيف هذه الآثار على الاقتصاد عن طريق برامج ملموسة. وقد ساعدت التكلفة المنخفضة للواردات الغذائية وجودة المحصول الزراعي الذي جُني في فصل الربيع على احتواء التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٦.

١٠ - وتسببت تقلبات الوضع السياسي أيضاً في انخفاض قيمة الغورد مقابل الدولار بما متوسطه ١٩,٥ في المائة خلال عام ٢٠١٦، مما جعل البيئة الاقتصادية أقل قابلية للتنبؤ. ومع ذلك، تتم الآن السيطرة على انخفاض قيمة الغورد بصورة أكثر فعالية.

١١ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الإيرادات الضريبية، كما سجلت في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٧، قد انخفضت بنسبة ٢ في المائة من سنة إلى أخرى، في حين أن النفقات زادت من أجل تمويل احتياجات إعادة الإعمار بعد إعصار ماثيو. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة العجز الضريبي إلى حوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية الحالية.

المؤشرات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة

١٢ - تبين المؤشرات الاجتماعية الأساسية أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تحسين الحد الأدنى من جودة الحياة لشعب هايتي. وتشير تقديرات البنك الدولي التي نشرت في عام ٢٠١٧ إلى أن ٥٩ في المائة من السكان يعيشون دون خط الفقر الوطني البالغ ٢,٤٢ دولار في اليوم، إذ يعاني ما يقارب نصف السكان من سوء التغذية المزمن. ويبلغ متوسط العمر المتوقع حوالي ٦٣ عاماً، ويبلغ معدل وفيات الرضع ١٢٥ لكل ألف مولود حي، ويبلغ معدل وفيات الأمومة ٥٢٣ لكل مائة ألف مولود حي.

١٣ - ويتسم قطاع التعليم في هايتي بدرجة عالية من عدم الكفاءة، حيث أن أكثر من نصف السكان البالغين من العمر أكثر من ١٥ سنة أميون (٥١,٣ في المائة). ويفيد البنك الدولي أن على الرغم من ارتفاع عدد الأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية الذين يقومون بذلك، فإن ٣٠ في المائة من طلبة المدارس الثانوية يتوقعون الانقطاع عن الدراسة في السنة الأخيرة.

١٤ - ويتولى القطاع الخاص إدارة معظم المدارس في هايتي، مما يجعل التعليم نظاماً باهظ التكلفة وقائماً على تحقيق الأرباح، ويصعب على الكثير من الأسر الهايتية تحمل نفقاته.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تستقدم المدارس الخاصة والعامية مدرسين من ذوي التدريب الضعيف الذين لا يستطيعون تقديم تعليم جيد النوعية. فمنذ عام ٢٠١٤، أعلنت الحكومة عن تدابير سياساتية متنوعة تهدف إلى تحسين خضوع قطاع التعليم للمساءلة وزيادة جودته، وذلك بالتأكد من تسجيل جميع المدرسين والمدارس لدى وزارة التعليم الوطني والتدريب المهني، ومن اضطلاع الوزارة بمهمة تقييمهم. ومع ذلك، لم يتم بعد وضع استراتيجية لتمويل وتنفيذ تلك التدابير.

١٦ - وهناك حاجة ماسة إلى وضع استراتيجية وطنية لقطاع التعليم في هايتي من أجل توسيع نطاق الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وكذلك على التدريب المهني والتقني. وفي الوقت نفسه، لا بد من تحسين نوعية الخدمات في مجال التعليم عن طريق إنفاذ سياسة وطنية قطاعية لتدريب المدرسين وموظفي التعليم من أجل تعزيز الخدمات التعليمية. ولا يزال قطاع التعليم يعاني أيضاً من نقص شديد في التمويل، حيث أن المنظمات غير الحكومية والكنائس والمجتمعات المحلية والمؤسسات الربحية تدير أكثر من ٨٥ في المائة من المدارس الابتدائية باعتبارها مدارس خاصة. ولذلك تدعو الحاجة إلى مزيد من الدعم في هذا المجال.

١٧ - ولا يزال القلق يساور الفريق بشأن حالة قطاع الصحة. فحسب المعلومات التي قُدمت للفريق، والتي تؤكد تقارير البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، يوجد في هايتي بعض من أسوأ المؤشرات الصحية في العالم، وهي مؤشرات لا تزال تعوق التنمية الاقتصادية. ولئن كانت هايتي تواجه نواتج صحية سيئة منذ عقود من الزمن، فقد تعرض نظامها الصحي لانتكاسة إضافية بسبب زلزال عام ٢٠١٠، الذي دمر ٥٠ مركزاً صحياً، وجزءاً من المستشفى التعليمي الرئيسي في البلد، ومبنى وزارة الصحة والسكان. وبعد مرور أشهر قليلة عن ذلك، تعرضت شبكة الرعاية الصحية في هايتي لمزيد من الضرر بسبب أول حادث لتفشي وباء الكوليرا يشهده البلد منذ قرن من الزمن. وفي أعقاب إعصار ماثيو، تظل تحديات كبيرة تواجه المضي في تحسين خدمات المياه والصرف الصحي. وتكتسي زيادة فرص الحصول على هذه الخدمات أهمية بالغة في تحسين الصحة والرفاه، ولا سيما في مجال مكافحة الكوليرا. كما أفيد عن انخفاض الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة، إذ يبلغ نسبة ٦ في المائة من الإنفاق العام، وأفيد أن أكبر مشكلة تتمثل في اجتذاب المهنيين الصحيين المؤهلين واستبقائهم، إذ لا يتجاوز المعدل ٦ مهنيين صحيين لكل ١٠٠٠٠ نسمة. ونتيجة لذلك، يفتقر نحو ٤٠ في المائة من السكان إلى الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتغذية. وعلاوة على ذلك، لا يتلقى التحصين الكامل إلا ٤٥ في المائة من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ شهراً و ٢٣ شهراً، ويعاني ٢٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من توقف النمو. ولا بد من حضور منظمة الصحة

العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في الميدان لتحسين تنسيق ورصد الخدمات الصحية التي يقدمها عدد كبير من الجهات الفاعلة.

١٨ - وفي مناقشات أجريت مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تم التشديد على أنه يجب القضاء على الكوليرا، وينبغي في نفس الوقت أن تتناول البرامج الجديدة القطاع الصحي على نطاق واسع باعتباره أساساً للتنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على المحددات الاجتماعية للصحة والوقاية وإمكانية الحصول على خدمات جيدة وفعالة والتأهب للطوارئ. لذا يرى الفريق أن لا بد من إيلاء اهتمام عاجل للحالة الاجتماعية الاقتصادية والظروف المعيشية للسكان، ولا سيما الفئات الضعيفة.

باء - نحو مستقبل أكثر أمناً واستدامة

١٩ - إن الاستثمارات اللازمة لتمكين هايتي من إحراز تقدم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة تشمل جميع عناصر التمكين الاقتصادي، وتنطوي على تحسين القدرات الإدارية والحكم الرشيد، وتوفير الهياكل الأساسية المادية والنظم والشبكات، واستيفاء شروط العمالة الماهرة، وإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية القائمة لتيسير سلاسة تصريف الأعمال. ويتطلب قصور وتدهور الهياكل الأساسية وإمدادات الكهرباء ونظام النقل العام ومؤسسات الخدمات مثل المستشفيات العامة والمدارس وشبكات المياه والصرف الصحي استثمارات ستتجاوز قدرات الدولة خلال فترة معينة في المستقبل.

القدرات التنظيمية والإدارية

٢٠ - أعربت الحكومة الجديدة في هايتي عن عزمها وتصميمها على إحداث تغيير إيجابي وعلى تحسين البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغية تعزيز النمو على أساس المشاركة الوطنية الشاملة في عملية الانتعاش الاقتصادي، التي تشمل القطاعات الخاصة المحلية والخارجية. ومع ذلك، من الواضح أيضاً أن للحكومة قدرة محدودة على كفاءة نظام الإدارة العامة الذي يمكنه أن يضمن بفعالية سيادة القانون، والنظام القضائي القادر على أداء مهامه وتعزيز مكافحة الفساد والحماية الفعالة لحقوق الإنسان. ولذلك، هناك مبررات قوية لمواصلة تقديم الدعم في هذه المجالات لمساعدة الحكومة في إنفاذ النظام القائم لسيادة القانون والعدالة، وإجراء الإصلاحات لسد ثغرات الأطر الحالية. وخلال الزيارة، تم إبراز عدد من الإصلاحات باعتبارها ضرورية لتشجيع المشاريع الخاصة والإنتاجية، ومنها قوانين العمل الجديدة، والإصلاح الزراعي، والمؤسسات القادرة على أداء مهامها لتنسيق عمليات ترتيب الأولويات الإنمائية والتخطيط لها وتنفيذها.

٢١ - وشدد العديد من المحاورين على أهمية تحقيق اللامركزية ودعم الحكم المحلي، بالنظر إلى الهياكل الحكومية والإدارية تتسم بطابع مركزي تاريخياً، ولا توجد مقراتها إلا في بور - أو - برانس وفي مناطق حضرية كبيرة قليلة. ومن الواضح أن اتباع نهج طويل الأجل في تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة ينبغي أن يكون أكثر شمولاً وأن يغطي البلد كله.

٢٢ - ويسبب ضعف قدرة الإدارة المالية لدى الحكومة إكراهات شديدة على قدرتها على تعبئة مواردها الذاتية. كما إن المصادر المحتملة لزيادة الإيرادات الضريبية تقتصر على مجالي النفط

والكهرباء، اللذان يصعب تغييرهما في الوقت الراهن لأسباب سياسية. وتم التشديد على استقرار الاقتصاد الكلي، ولا سيما من جانب القطاع الخاص، باعتبار ذلك وسيلة لضمان القدرة على التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية، مثل التضخم وسعر صرف الغورد، التي يصعب في غيابها القيام بأعمال تجارية على الصعيد المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

القدرة الإنتاجية

٢٣ - تم التسليم بأن النمو الطويل الأجل والتنمية المستدامة يتطلبان تعزيز القدرة الإنتاجية للبلد. ويُعتبر أن التركيز على الهياكل الأساسية والزراعة والسياحة، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص بصفة عامة من الإجراءات التي يرجح أن تخلق فرص العمل. وهذا بدوره يتطلب إدخال تحسينات في مجالات حيازة الأراضي، والحصول على القروض، والحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز الهياكل الأساسية والبيئة الإدارية والتنظيمية بشكل عام. ونظراً لمحدودية سبل تعبئة الموارد المحلية، سيتطلب ذلك تقديم دعم دولي. وقد أبدت الحكومة استعدادها لتحمل القروض التسهيلية، غير أن من المشكوك فيه أن تكون تلك القروض كافية بالنظر إلى جسامه التحديات.

٢٤ - وعلى سبيل المثال، تعاني الزراعة حالياً من التخلف رغم أنها قطاع له الكثير من القدرة على إنتاج سلع للاستهلاك المحلي والتصدير على حد سواء. وفي مناقشات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، أشير إلى تدهور حالة الأراضي ونظم حيازة الأراضي باعتباره من العقبات التي يواجهها القطاع الزراعي. ويحتمل أن يكون العجز على إقامة صلة فعّالة بين النشاط الزراعي الحالي وسلاسل القيمة الإقليمية عاملاً يثني الكثير من الناس الذين يعيشون في فقر عن تبني هذا القطاع.

٢٥ - وبالمثل، تعاني القدرة الإنتاجية في القطاع الصناعي من الانقراض إلى الاستثمار المحلي والأجنبي بسبب ضعف الهياكل الأساسية وعدم كفاية إمدادات المياه والكهرباء. وبما أن نسبة الهايبيين العاطلين عن العمل تبلغ ٤٠ في المائة، فإن خلق فرص العمل في هذا القطاع أمر حيوي في مجال الحد من الفقر. وفي أوائل الثمانينات من القرن الماضي، كان قطاع الملابس مصدراً هاماً لفرص العمل. ومنذ ذلك الحين، انخفضت العمالة في هذا القطاع بشكل كبير نتيجة لنقص الاستثمارات الجديدة. وهناك بعض الفرص التجارية الخارجية المواتية، مثل برامج الأفضليات التجارية التي وضعتها الولايات المتحدة بموجب قانون توفير الفرص لهائي في النصف الغربي من الكرة الأرضية من خلال قانون تشجيع الشراكات (HOPE) وقانون توسيع نطاقه (HOPE II) وقانون برامج النهوض باقتصاد هايي الصادر في عام ٢٠١٠ (HELP)، وهي فرص يُحتمل أن تجعل من هايي وجهة جذابة للاستثمار. ونتيجة لذلك، يُعد القطاع الصناعي مجالاً يمكن المضي في تطويره لإيجاد المزيد من فرص العمل، رغم أن الزيادة في استخدام الذكاء الاصطناعي قد تحد من مجموع عدد الوظائف المنشأة.

٢٦ - واستناداً إلى إفادات البنك الدولي، فإن قطاع السياحة يشهد نمواً مع بناء فنادق جديدة في بور - أو - برانس في السنوات الأخيرة، ومع تزايد عدد المسافرين الدوليين المتوجهين إلى البلد. وعلى الرغم من تحسن قطاع السياحة، فإن إمكاناته لا تُستغل بشكل كامل بسبب الصعوبات الكبيرة في اجتذاب الأجانب، ومن بينها الوضع الأمني والافتقار إلى الهياكل الأساسية وضعف

إمدادات المياه والكهرباء. ومع ذلك، يبدو أن الزراعة والسياحة كلاهما من القطاعات الواعدة في الأجل القصير بتحقيق أكبر قدر من النمو في العمالة.

الكهرباء

٢٧ - تواجه هايتي تحديات كبيرة في قطاع الطاقة. وحسب إفادة البنك الدولي، يقدر أن نسبة الهايتيين الذين يحصلون على الكهرباء لا تتعدى ٣٨ في المائة. ويربط باقي الهايتيين أجهزةهم بشبكة الكهرباء بصورة غير قانونية أو يستخدمون الفحم كمصدر للطاقة المنزلية. وتواجه المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء، وهي Electricité d'Haïti، صعوبات في تزويد جميع أنحاء البلد بالكهرباء. وقد تقادمت الشبكات الكهربائية التي تربط العاصمة بباقي مناطق البلد، إذ لا توفر سوى بضع ساعات من خدمات الكهرباء في اليوم. وتتسبب الحالة الراهنة في العديد من الانقطاعات والظفرات في التيار الكهربائي التي تضر الأجهزة المنزلية وتؤثر سلباً على مؤسسات الأعمال التجارية والقطاعات الصناعية.

النقل

٢٨ - استناداً إلى مصادر من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، يوجد في هايتي نظام طرقي طوله ٣٥٠٠ كيلومتراً، وليست في حالة لائقة إلا نسبة ١٥ في المائة منه. ويمثل النقل البري النظام الرئيسي للنقل التجاري، مما يجعل الهياكل الأساسية الطرقية تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، ترتبط هايتي تجارياً بثلاثة موانئ دولية ومطارين دوليين. وتؤدي هذه المدخل دوراً هاماً في استيراد وتصدير السلع وتقديم الخدمات للركاب.

المياه والصرف الصحي

٢٩ - لا يستفيد من خدمات الصرف الصحي اللائقة إلا ٢٥ في المائة من الهايتيين، ويحصل على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي أقل من ٥٨ في المائة منهم. ولا بد من إحراز تقدم في هذا المجال الحيوي لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ولفائدة القطاع الإنتاجي.

الكوارث الطبيعية والبيئة

٣٠ - هايتي بلد معرّض للكوارث الطبيعية، كما يتضح من زلزال عام ٢٠١٠ وإعصار ماثيو الذي ضربها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد أحدث إعصار ماثيو أثراً كبيراً في الحالة الإنسانية في البلد، ولا سيما في شبه الجزيرة الجنوبية، وتسبب في مئات الوفيات وفي أضرار وفيضانات واسعة النطاق وفي تشريد السكان. ونتيجة لضعف خطط الوقاية والإنذار المبكر وتخفيف الأضرار، انفرد ذلك الإعصار بتدمير المنطقة، إذ قدر صندوق النقد الدولي الأضرار والخسائر الناجمة عنه بمبلغ ١,٩ بليون دولار، أي نحو ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ويبدأ موسم الأعاصير في حزيران/يونيه، وقد ذكرت الحكومة أنها لا تملك القدرة اللازمة من حيث المعدات والأفراد لتخفيف آثار أي كارثة قد تنجم عن ذلك.

٣١ - وتعد حالة البيئة مصدراً آخر من مصادر القلق البالغ بالنسبة لهايتي. فنتيجة لسوء استخدام الأراضي وتدمير الغطاء الحرجي طيلة عقود من الزمن، وإلى جانب آثار تغير المناخ، يسود

تدهور الأراضي والجفاف على نطاق واسع، وفي بلد يعتمد أكثر من ٤٠ في المائة من سكانه حالياً على الزراعة، حولت تلك الظواهر الكثير من الأراضي إلى مساحات هامشية غير قادرة على إطعام مجتمعاتها الفلاحية.

٣٢ - وتشكل حالة الموارد المائية أيضاً مدعاة للقلق، في حين أن المياه ينبغي أن تكون مصدراً رئيسياً لكسب الرزق في هذا البلد الجزري. وينبغي أن تكون هايتي قادرة على الاستفادة من مياهها العذبة ومواردها البحرية لتحسين مستوى عيش شعبها من خلال الري ومصائد الأسماك والسياحة. وإن سوء حالة الأحواض المائية في البلد، التي ليست لها أغطية طبيعية وتعرض بصورة مفرطة لتراكم الطمي والتلوث بالنفايات غير المعالجة، مما يؤثر عموماً على جودتها، لا يؤثر سلباً على الأسر المعيشية والمؤسسات التجارية والزراعة ومصائد الأسماك والسياحة فحسب، بل يفاقم أيضاً شدة ضعف البلد أمام الكوارث الطبيعية.

جيم - الانتقال السياسي

٣٣ - بعد أكثر من عامين من نشوء الأزمة السياسية ومن الطعن في نتائج الانتخابات، اتخذت هايتي خطوة ناجحة صوب الاستقرار السياسي والمؤسسي عقب إجراء العملية الانتخابية بنجاح في شباط/فبراير ٢٠١٧. وتواجه الحكومة الجديدة تحديات كثيرة في تحويل النجاح الانتخابي إلى ظروف ملائمة للانتعاش التام وإعادة الإعمار، فضلاً عن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

٣٤ - ونتيجة لذلك، هناك رغبة قوية لدى جميع الفئات في هايتي في إجراء حوار حقيقي بشأن رؤية سياسية مشتركة من شأنها أن تتيح التوصل إلى توافق في الآراء حول خريطة طريق ملموسة لإحراز التقدم في المجالات الرئيسية، بما في ذلك السلام والاستقرار، وتحديد أولويات إنمائية واضحة، وتعزيز الإدارة العامة، وبسط سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة وإجراء الإصلاح الدستوري، ووضع تشريعات تتناول قضايا حيازة الأراضي وحقوق العمال، وتهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية.

٣٥ - وقد أوضحت حكومة هايتي أن أولوياتها ستسترشد بجهود الإصلاح الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وضمن سياق أولوياتها الاقتصادية، تعتمد الحكومة أن تركز على إنعاش الزراعة، وقد أطلقت في ١ أيار/مايو ٢٠١٧ حملة للزيادة في الإنتاجية الزراعية وحماية البيئة تعرف باسم "قافلة التغيير". وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت الحكومة في خطتها الاستراتيجية الأولويات التالية: الإنتاج الصناعي؛ وحماية البيئة؛ وتخفيض العجز في الميزان التجاري؛ وتخفيض تكلفة المعيشة، خاصة بالنسبة لأضعف الفئات في المجتمع؛ وتحسين مناخ الأعمال التجارية الملائم لاجتذاب الاستثمارات وإيجاد فرص العمل. وفي هذا السياق، قدمت الحكومة إلى البرلمان مشاريع قوانين لتيسير التعجيل بتسجيل الشركات، وإمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على القروض والمعدات، وتحقيق الشفافية في المجال المالي.

٣٦ - وتركز الرؤية الإنمائية الحكومية أيضاً على تحسين نوعية التعليم وفرص الحصول عليه لضمان مستقبل أفضل للأجيال الصاعدة وتحسين المهارات البشرية، فضلاً عن زيادة القدرة على الصمود

أمام الآثار الضارة للكوارث وتغير المناخ. وتكتسي الحاجة إلى وضع سياسات جديدة بشأن خدمات الصرف الصحي وحماية البيئة فيما يتعلق بوباء الكوليرا نفس القدر من الأهمية.

٣٧ - وفي مجال سيادة القانون، تعمل الحكومة على توطيد المنجزات التي تحققت في الآونة الأخيرة في تعزيز سيادة القانون وتحسين الأمن العام والحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان. كما إن الحكومة مستعدة لإجراء الإصلاحات اللازمة لتحديث الدولة وإنعاش الاقتصاد، وهو مجال ينبغي المضي في استكشاف تدابير جديدة ومبتكرة بشأنه.

٣٨ - وتتميز الأعمال اللازمة للقيام بهذه التغييرات بتعقيدها واتساع نطاقها على السواء. ولذلك تتوقع الحكومة أن تتلقى دعماً معززاً ومتسقاً ومستمرّاً من المجتمع الدولي لمساعدتها على تحقيق الأهداف والأولويات التي حددتها. وتتمثل الغاية من ذلك في دخول هايتي في حقبة جديدة من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على أساس المشاركة الاقتصادية المحلية والأجنبية، بهدف إيجاد قدر أكبر من الاستقرار في البلد كي تستطيع هايتي أن تصمد أمام الكوارث الطبيعية، وأن تكون أكثر قدرة على التحمّل، وأن تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة.

٣٩ - ومن الواضح أن إدارة مخاطر الكوارث والتخطيط للقدرة على تحملها ينبغي إدماجهما في التخطيط للتنمية وإدارتها على جميع المستويات، ولكن الحكومة لا يبدو أن لها القدرات المؤسسية والموارد البشرية اللازمة للاضطلاع بهذه المهام التنسيقية والتقنية الدقيقة التفاصيل. ويبدو أن غالبية هيئات التنسيق القليلة القائمة توشك على الانحيار ولا بد من إعادة بنائها.

٤٠ - وعلاوة على ذلك، تعتمد هايتي كثيراً على التحويلات المالية التي يقوم بها مواطنوها المقيمون في الخارج، الذين تقدر مساهمتهم بليونين من الدولارات في السنة. وتساعد تلك التحويلات في تغطية احتياجات السكان من التعليم والصحة والمعيشة، وقد تُستخدم لإتاحة فرص إنتاجية أخرى في الزراعة والصناعة. ويشعر المحاورون الذين قابلهم الفريق في هايتي بالقلق إزاء كون مستقبل هذا المصدر من مصادر التمويل قد يتضرر بالقرارات المتعلقة بأوضاع المهاجرين في البلدان المضيفة. وفي جميع مراحل الاتصالات التي أجراها الفريق في هايتي، وُجّهت إليه نداءات حارة تدعو إلى معالجة هذه المسألة بإنصاف وعلى نحو منظم. ونظراً لأهمية هذه المسألة، ينبغي التشجيع على تقديم الدعم في هذا الصدد.

ثالثاً - الاتساق والتنسيق بين الشركاء في التنمية

ألف - الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية المملوكة وطنياً: نظرة عامة عن الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٤١ - طيلة أكثر من خمس سنوات، استرشد التعاون بين هايتي والأمم المتحدة بالأطر الاستراتيجية المتكاملة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ و ٢٠١٣-٢٠١٦. وقد مكّنت تلك الأداة الاستراتيجية الأمم المتحدة من تعزيز تنسيق التدخلات التي تدعم الجهود التي بذلتها الحكومة والشعب من أجل إعادة تأهيل البلد وإعمارها. بيد أن التغييرات التي شهدتها السياق الوطني، وضعف إمساك الشركاء الحكوميين ومعظم وكالات الأمم المتحدة بزمام الإطار الاستراتيجي المتكامل،

وضعف المواومة بين برامج الوكالات وتلك الأطر كانت عوامل أدت إلى وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٤٢ - وستتناول إطار المساعدة الإنمائية أيضا مرحلة الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ويجري حاليا وضع خطة انتقالية لضمان نقل أنشطة معينة إلى الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وإلى الهيكل المؤسسي لمرحلة ما بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

٤٣ - وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة للقضايا الإنسانية القائمة والأثر الإنساني الذي أحدثه إعصار ماثيو، وإلى تكرار الأزمات الإنسانية في هايتي، فقد انطلقت عملية التخطيط لاستجابة إنسانية على مدى سنتين. وتمثل خطة الاستجابة الإنسانية تكملة لعملية تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث وإطار المساعدة الإنمائية (٢٠١٧-٢٠٢١) وغيرهما من أطر التخطيط والبرمجة الثنائية والمتعددة الأطراف. وكما هو الشأن بالنسبة للبلدان الضعيفة الأخرى، يجب النظر إلى الانتقال من عملية تركز على الإغاثة - كتلك التي أعقبت زلزال عام ٢٠١٠ - إلى نهج إنمائي أطول أجلا في هايتي باعتبار ذلك جهداً واعياً لتحقيق التقارب بين الجهود الإنسانية والإنمائية، لأن الأمر يتطلب تناولها في آن واحد.

٤٤ - وفي الختام، فإن فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي يجري حواراً مستمراً مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية المتضررة في إطار الجهود الرامية إلى مواصلة دعم الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢، بما في ذلك الاستجابة السريعة للكوليرا، وإجراءات التصدي للأسباب الجذرية لتفشي وباء الكوليرا والأمراض المنقولة عن طريق المياه في الأجل المتوسط والطويل. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، طلبت حكومة هايتي وضع خطة متوسطة الأجل للقضاء على الكوليرا (٢٠١٦-٢٠١٨)، وقد قامت وزارة الصحة بصياغتها بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وحُصصت لهذه الخطة ميزانية تقدر بـ ١٨٠ مليون دولار، وهي تركز على ثلاثة مجالات هي: التنسيق، والعلاج والوقاية من العدوى، وتحسين مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

٤٥ - ويركز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٧-٢٠٢١) على خمسة من مجالات التدخل ذات الأولوية، وهي مجالات تتماشى مع الركائز الأربع للخطة الإنمائية الوطنية. وترد أدناه خمس نواتج تتفق مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة:

(أ) الإنصاف في الحصول على سبل كسب العيش وفرص العمل اللائق المراعي للبيئة والموارد الإنتاجية لجميع قطاعات السكان، وخاصة أكثر الفئات ضعفاً، بغية الحد من الفقر بجميع أشكاله في بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية تتيح الدعم وتشمل الجميع؛

(ب) تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية المُنصّفة والجيدة النوعية والاستفادة منها، بما في ذلك التعليم والصحة للجميع ولكل قطاعات السكان، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً؛

(ج) قيام المؤسسات العامة باعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير منصفة لحماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة واستعادتها، ومنع العنف والتمييز ضد تلك الفئات؛

(د) قيام المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية والمجتمع المدني بتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئة، وقدرة المناطق الحضرية والريفية والسكان، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، على تحمّل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والأزمات الإنسانية بغية كفالة التنمية المستدامة؛

(هـ) قيام المؤسسات العامة والمجتمع المدني بتعزيز سيادة القانون واللامركزية من أجل تحقيق الحكم الرشيد في جميع مستويات صنع القرار.

باء - الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار من أجل ضمان القوة المؤسسية: الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والاتجاهات الجديدة لفريق الأمم المتحدة القطري

٤٦ - رغم أن المسائل المرتبطة بعمليات حفظ السلام لا تقع ضمن ولاية الفريق، فقد أُطلع الفريق على عمليات الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وستكون بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي عمليةً لحفظ السلام تركز على قضايا سيادة القانون وحقوق الإنسان والشرطة، بما في ذلك دعم الاستقرار السياسي والحكم الرشيد ومراقبة الانتخابات وإجراء الإصلاح الانتخابي. وفي هذا الصدد، ينبغي السعي الحثيث إلى تحقيق الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٧ - وبغية المساعدة على المحافظة على تركة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يتم حالياً وضع خطة انتقالية مشتركة بين هذه البعثة والفريق القطري تستند إلى النتائج الملموسة التي حققتها البعثة. وتشمل هذه الخطة فترةً طولها ستة أشهر للسحب التدريجي للبعثة، ترافقها ترتيبات أخرى منها الاتصالات، وتعبئة الموارد، وسد الثغرات التشغيلية، والاضطلاع بأي مسؤوليات جديدة قد تنشأ نتيجة الانتقال إلى تشكيلة تركز على الاحتياجات الإنمائية.

٤٨ - ويرحب الفريق بوضع الخطة الانتقالية لأنه يرى أن الانتقال السلس من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أمر ضروري للحفاظ على السلام والاستقرار اللازمين للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة. ويؤيد الفريق أيضاً اقتراح الأمين العام بشأن نقل العديد من الجوانب المدنية الأساسية التي تتولى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي معالجتها، مثل التصدي لوباء الكوليرا، إلى الفريق القطري في هايتي بتشكيلته الجديدة، ويشجع على تخصيص مزيد من التمويل لهذا الاقتراح. وسيكون من الضروري أيضاً استعراض وجود الأمم المتحدة ومواردها البشرية في الميدان لتحديد تكوين الفريق القطري الجديد اللازم للانتقال إلى بعثة تركز على الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل. وقد يعني ذلك سحب بعض الكيانات والبعثات التابعة للأمم المتحدة أو الاستعاضة عنها بغيرها.

جيم - تنسيق المعونة وفعاليتها: ينبغي ألا تترك هايتي خلف الركب في إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤٩ - يواصل الفريق المخصص التأكيد على ضرورة تحسين تنسيق الدعم الخارجي. وقد ظل إطار تنسيق المعونة الخارجية لتنمية هايتي، الذي يتلقى خدمات من وزارة التخطيط والتعاون الخارجي،

هو إطار تنسيق المعونة الخارجية في البلد منذ ٢٠١٢. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن البرنامج المشترك المتعلق بفعالية المعونة، الذي أريد منه تيسير عمل الإطار، لم يتم الانتهاء من إعداده أو إقراره رسمياً من جانب الحكومة ليكون بمثابة خارطة طريق مشتركة لفعالية المعونة. وعلاوة على ذلك، لم يُستخدم الإطار في الآونة الأخيرة في تنسيق المساعدة الخارجية.

٥٠ - ويتيح انتخاب الحكومة الجديدة في شباط/فبراير ٢٠١٧ فرصة لتنشيط مختلف الآليات الوطنية لتنسيق المعونة. وفي هذا السياق، يرحب الفريق بالاجتماع المتعلق بفعالية المعونة الذي عقدته لجنة فعالية المعونة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على انعقاد آخر اجتماع لها، بهدف استئناف جهود التنسيق على أساس قيادة وطنية قوية. ويعد الاتساق والتنسيق بين جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في البلد شرطاً مسبقاً لتحقيق النتائج.

٥١ - وكما فعل في الماضي، يشدد الفريق على أهمية ضمان أن الشركاء في التنمية يقومون بمواءمة أنشطتهم في مجال التعاون الإنمائي مع أولويات الحكومة واستراتيجياتها في إطار خطة عام ٢٠٣٠ لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يُستخدم الانتقال إلى نظام يعمه السلام والاستقرار لمعالجة تحديات التنسيق تحت قيادة وطنية أقوى. ويجب أن تثبت منظومة الأمم المتحدة من خلال عملها في هايتي وجود البعد الجديد للصلات بين الأمن والتنمية على النحو المبين في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الحفاظ على السلام وفي إطار أهداف الأمين العام.

دال - دور الجهات الفاعلة غير الحكومية

٥٢ - مثلما حدث في السنوات الماضية، قام ممثلو المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بالدعوة إلى منحهم دوراً نشطاً وهاماً في تنمية هايتي في المستقبل، بما في ذلك في التخطيط للمرحلة الانتقالية.

٥٣ - وقد أحاط الفريق علماً أيضاً بخيبة الأمل المعرب عنها بشأن الاستجابة الدولية للكوارث التي عانى منها البلد منذ زلزال عام ٢٠١٠ وإعصار ماثيو في عام ٢٠١٦. وانتقد ممثلو المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشدة كيفية التعامل مع حادث تفشي وباء الكوليرا واستمرار عدم تقديم التمويل الموعود به في إطار النهج الجديد المتبع إزاء الكوليرا في هايتي.

٥٤ - وأعرب ممثلو المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، عن شعور خاص بالتشجيع بفضل ما أبدته الحكومة الجديدة من التزام وقيادة قويين. وعلى هذه الخلفية الإيجابية، أهابوا بالمجتمع الدولي أن يقدم دعماً أقوى لكفالة أن الفرصة التي تتيحها البيئة السياسية الجديدة تضمن التحول الاقتصادي.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - لاحظ الفريق طوال زيارته أن السلطات الهايتية والجهات المعنية الأخرى تتوقع أن جميع الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والفريق الاستشاري المخصص، سيؤدون دوراً حاسماً باعتبارهم مدافعين عن أولوياتها وفي مساعدتها على حشد الدعم العاجل لتوطيد الانتقال الانتخابي الهش رغم نجاحه. وسيكون هذا الدعم أساسياً في ترجمة أي رؤية استراتيجية جديدة في

مجال التنمية إلى إجراءات ونتائج ملموسة من شأنها تنشيط النظام السياسي والخدمات الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية على أساس الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة في المستقبل.

٥٦ - ويود الفريق أن يوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التوصيات الواردة أدناه.

٥٧ - ويشجع الفريق حكومة هايتي على تولي القيادة التامة والأخذ بزمام الأمور في تنميتها الوطنية، وعلى القيام بما يلي تحقيقاً لذلك:

(أ) وضع الأولويات الإنمائية، وهو أمر حيوي لإدارة الانتقال بسلاسة من المساعدة الإنسانية إلى التركيز على التنمية المستدامة الطويلة الأجل بالاعتماد على الزراعة والصناعة؛ وفي هذا الصدد، ينبغي استخدام أطر التنسيق القائمة لإدماج التأهب للكوارث وإدارة القدرة على التحمّل وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز الإدارة العامة وأساليب تقديم الخدمات ومؤسسات الإدارة العامة بناء على قواعد وأطر تنظيمية سليمة؛

(ج) مواصلة تعزيز الوتيرة السريعة التي يتم بها استعراض وإصلاح وإنشاء أطر تنظيم وإدارة القضايا في مجالات مثل سيادة القانون والعدالة واستخدام الأراضي وحيازتها والعمالة والهجرة والجمارك والمالية العامة؛

(د) توطيد وتعزيز وأطر سيادة القانون والعدالة وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة، بغية تعزيز السلام والاستقرار وتنشيط العقد الاجتماعي ضمن المجتمع الهايتي؛

(هـ) بناء ثقافة وطنية للحماية من الكوارث الوطنية والاستجابة لها؛

(و) تحسين الوعي بالنظافة الصحية والتثقيف الصحي، وكلاهما من التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد؛

(ز) إعادة النظر في إطار تنسيق المعونة الخارجية لتنمية هايتي وتنشيطه بالعمل مع جميع الشركاء في التنمية؛

(ح) العمل بنشاط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع مراحل عملية التنمية الوطنية بسبل منها تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة؛

(ط) النظر في طلب الدعم من لجنة بناء السلام، بما في ذلك صندوق بناء السلام التابع لها.

٥٨ - ويعتقد الفريق أن المجتمع الدولي يستطيع القيام بما يلي:

(أ) النظر في مواصلة مد حكومة هايتي بتمويل أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ به، وهو أمر حاسم لتعزيز الانتقال إلى نهج جديد في مرحلة ما بعد الأزمة والحفاظ على مستقبل يسوده السلام والاستقرار للتنمية المستدامة؛

(ب) تقديم الدعم لتعزيز الآلية الوطنية لتنسيق المعونة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية مواصلة وضع تفاصيل إطار إنمائي مستدام وقادر على الصمود لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة أن المعونة الإنمائية تتسق جيداً مع الأولويات التي حددتها حكومة هايتي؛

(د) تقديم الدعم للمبادرات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة والمصنّمة لكفالة فرص العمل للمهاجرين الهايتيين العائدين، مع الاعتراف بالمساهمة المالية التي يقدمها المهاجرون والمقيمون في الخارج من خلال تحويلاتهم المالية؛

(هـ) دعم الحكومة في التغلب على التحديات المتعددة التي تواجهها وفي الاستفادة الكاملة من الفرصة التي أتاحتها الانتقال إلى حكومة منتخبة؛

(و) استكشاف أشكال مبتكرة للتعاون وإقامة شراكات جديدة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ز) العمل مع البلد المجاور على وضع خطة للقدرة على التحمُّل على صعيد الجزيرة للتصدي للكوارث الطبيعية واستحداث استجابة وطنية لحالات الطوارئ.

٥٩ - وفيما يتعلق بالأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين، يوصي الفريق بما يلي:

(أ) مواصلة فريق الأمم المتحدة القطري الاضطلاع بدور رائد في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي؛ وينبغي تعزيز دور المنسق المقيم في عملية إعادة التشكيل الجارية، وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في تحسين تمويل مكتب المنسق المقيم لتمكينه من أداء دور تنسيقي أكثر فعالية؛

(ب) تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان في هايتي، في نموذج يوافق نهج "أمم متحدة واحدة"، على أن يشمل ذلك المؤسسات المالية الدولية من أجل زيادة أوجه التآزر بين الجهود وكفالة تحسين التنسيق والاتساق وزيادة فعالية الدعم المقدم للجهود الإنمائية الوطنية، وهو ما يكتسي أهمية بالغة في سياق التحول التدريجي من النهج الإنسانية إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وسيتطلب ذلك أيضاً مزيداً من المرونة فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة ودعمها استناداً إلى أولويات حكومة هايتي؛

(ج) قيام منظومة الأمم المتحدة في هايتي بتقديم الدعم لإجراء مشاورات أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً مع الحكومة وجميع أصحاب المصلحة حول إدارة الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهو أمر ضروري لتعزيز سلاسة العملية الانتقالية والأخذ بزمامها بالكامل، وتحسين فرصة البقاء فيما بعدها لما أحرز من تقدم في مجالات كالسلام والاستقرار والانتعاش من الكوارث الطبيعية، وما أُدخِل من تحسينات على الخطط الوطنية لتحمل الكوارث الطبيعية ومكافحة الكوليرا؛

(د) جعل تدابير دعم التنمية تستهدف، على سبيل الأولوية، بناء القدرات وجمع البيانات وتحليلها وإسداء المشورة في مجال السياسات على المستويات الحكومية الوطنية والمحلية؛

(هـ) مواءمة دعم التنمية جيدا مع الأولويات التي حددتها حكومة هايتي؛

(و) مواصلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والفريق الاستشاري المخصص قيامهما بدورها الحاسم في الدعوة إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل في هايتي مع إيلاء اهتمام خاص للقضاء على الفقر المدقع وتقديم المساعدة في الحصول على الدعم اللازم لتوطيد الانتقال الانتخابي الناجح رغم هشاشته، مما يتطلب استخدام كل المنتديات المتاحة لإجراء الاتصالات وتعبئة مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي للعمل.

المرفق

برنامج زيارتي الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى واشنطن العاصمة وهايتي

الزيارة التي أجريت إلى واشنطن العاصمة، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧

اجتماع مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)	الساعة ١٠:٣٠
غداء عمل مع ممثلي منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية وجمعية الصليب الأحمر الأمريكي	الساعة ١٢:٤٥
اجتماعات في مقر منظمة الدول الأمريكية:	الساعة ١٤:٣٠
<ul style="list-style-type: none"> • إحاطة قدمها القائم بأعمال النائب الرئيسي لمساعد وزير الخارجية لشؤون النصف الغربي من الكرة الأرضية والمنسق الخاص للولايات المتحدة الأمريكية المعني بهايتي • عروض ومحادثات مع مديري الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية بشأن أعمال المنظمة في هايتي • تبادل الآراء مع ممثلي البعثات الدائمة والمراقبين الدائمين لدى منظمة الدول الأمريكية التي هي أعضاء في الفريق الأساسي المعني بهايتي 	

الزيارة التي أجريت إلى هايتي، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٧

الاثنين ٨ أيار/مايو ٢٠١٧ (في بور - أو - برانس)

استقبال وفد الفريق الاستشاري المخصص لهايتي من قبل السفير الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة ونائب الممثل الخاص للأمين العام، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالنيابة	الساعة ١١:٤٥
إحاطة بشأن السياق السياسي والمرحلة الانتقالية وسيادة القانون	الساعة ١٣:٠٠-١٢:٠٠
اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري	الساعة ١٥:٣٠-١٤:٠٠
اجتماع مع ممثلي غرفة التجارة	الساعة ١٧:٠٠-١٦:٠٠

الثلاثاء ٩ أيار/مايو ٢٠١٧

الساعة ٠٩:٣٠-٠٨:٠٠	زيارة إلى موقع زراعي تديره الرابطة الوطنية لمنتجي المحاصيل الزراعية للنهوض بالزراعة في هايتي
الساعة ١٢:٠٠-١١:٠٠	زيارة المجمع الصناعي التابع لمؤسسة HM Group
الساعة ١٥:٠٠-١٤:٠٠	اجتماع مع رئيس وأعضاء مجلس النواب الهايتي
الساعة ١٦:٠٠-١٥:٠٠	اجتماع مع رئيس وأعضاء مجلس الشيوخ الهايتي
الساعة ١٨:٠٠-١٦:٣٠	اجتماع مع رئيس جمهورية هايتي، ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء
الساعة ١٨:٤٥-١٨:٠٠	ندوة صحفية

الأربعاء ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧

الساعة ٠٩:٣٠-٠٨:٣٠	اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي في هايتي
الساعة ١٠:٤٥-٠٩:٤٥	اجتماع مع ممثلي المجتمع المدني
الساعة ١٢:٠٠-١١:٠٠	استخلاص المعلومات مع الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة ونائب الممثل الخاص للأممين العام، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالنيابة
